مرسوم رقم ٦٣١٠ :

إحالة مشروع قانون معجل الى مجلس النواب يرمي الى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

إنّ رئيس الجمهوريّة
بناء على الدستور

بناء على إقتراح وزير العدل،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يُحال الى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي الى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية.

المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلّف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

بعبدا في ٢٧ آذار ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

وزير العدل
الامضاء: ماري كلود نجم

مشروع قانون معجل

تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

مادة وحيدة :

أولا": يعلق حكما بين تاريخ ١٨ تشرين أول ٢٠١٩ و ٣٠ حزيران ٢٠٢٠ سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية الممنوحة لأشخاص الحقين العام والخاص بهدف ممارسة الحقوق على أنواعها، سواء أكانت هذه المهل شكلية أو إجرائية أو إمتد أثرها إلى أساس الحق.

يشمل تعليق المهل المواد الإدارية و المدنية و التجارية و الجزائية.

و تعود المهل المذكورة إلى السريان مجددًا بانقضاء مهلة التعليق.

ثانيًا: يستثنى من أحكام التعليق:

١ - المهل القضائية التي يترك القانون للقاضي أن يقدرها.

٢ - المهل الممنوحة من الإدارة أو المحددة منها تبعًا لسلطتها الإستنسابية .

٣ - مهل الإسقاط ومرور الزمن والترك وإخلاء السبيل في القضايا الجزائية، على أن تبقى المهل لممارسة الحقوق الشخصية معلقة فيها.

ثالثًا: للفرقاء في الإتفاقيات والعقود أن يتنازلوا عن مفعول التعليق شرط أن يكون التنازل صريحًا وخطيًا.

رابعًا: كل حكم مبرم لم يراع فيه تعليق المهل الملحوظة في هذا القانون يكون قابلاً لإعادة المحاكمة من تاريخ نفاذ هذا القانون.

خامسًا: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة والمبررة للعجلة

بما أن لبنان شهد منذ ١٧ تشرين أول ٢٠١٩ أحداثا" إستثنائية، إتصفت في ظروفها وحيثياتها بالخطيرة، ما حال بفعل القوة القاهرة المتأتية عنها دون ممارسة الدولة والمواطنين لحقوقهم في خلال المهل القانونية والقضائية والعقدية،

وبما أنه في ٢٠ شباط ٢٠٢٠، سجل لبنان أول حالة إصابة بفيروس كورونا ومن ثم تفشى الفيروس ما أدى إلى تعطيل الحياة العامة في البلاد،

وبما أن صون حقوق المواطنين وحمايتها، في رأس أولويات الحكومة، ما أوجب تقديم مشروع القانون الرامي إلى تعليق هذه المهل، أسوة بما حصل في مراحل سابقة من تاريخ البلاد تبعا للظروف المبررة في حينه،

لذلك،

تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المعجل الرامي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية من تاريخ ١٨ تشرين أول ٢٠١٩ وحتى تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٠.